- ١ - تدعى جميع الدول الاعضاء ، ووجه خاص البلدان المتقدمة النمو ، وجميع منظمات جهاز الام المتحدة الانمائي ولاسيما المؤسسات المالية الدولية ، الى أن تتخذ بصورة عاجلة ، بالتشاور مع حركات التحرر القومي ، التي تعرف بها منظمة الوحدة الافريقية ، في الاقاليم التي لا تزال تحت السيطرة البرتغالية ، كل التدابير اللازمة لوضع برامج ومشاريع محددة للمساعدة الاقتصادية والتقنية والمالية يجري تنفيذها فور بلوغ هذه الاقاليم الاستقلال الكامل ، واضعة في اعتبارها بوجه خاص ضرورة التزام اقصى حد من المرونة في الاجراءات المتبعة في اعداد وتنفيذ هذه المشاريع ؛
- ٢ - وتدعوكذلك في حالة موزا مبيق ، ريشما يتم تنفيذ ما هو مطلوب في الفقرة ١ اعلاه ، جميع الدول الاعضاء ووجه خاص البلدان المتقدمة النمو وجميع منظمات جهاز الام المتحدة الانمائي وخاصة المؤسسات المالية الدولية ، ان تقدم على وجه السرعة المساعدة لجبهة تحرير موزا مبيق في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العاجلة الملحة الناجمة عن حالة هذا البلد في فترة ما قبل الاستقلال ؛
- ٣ - وتطلب الى الامين العام ان يرفع الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا عن تنفيذ الفقرتين ١ و ٢ اعلاه .

الجلسة العاشرة
٢٣٢٣
١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤

٣٣٤١ (د - ٢٩) - تنظيم اعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ان الجمعية العامة ،

اذ تؤكد المسؤوليات الموكولة ، بمقتضى ميثاق الام المتحدة ، الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الهيئة المركزية المخربصة بوضع السياسة العامة لمجموعة مؤسسات الام المتحدة وتنسيق نشاطاتها في كل من الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ،
واذ تشير الى قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الام المتحدة الانمائي الثاني ، وقرارها ٢٨٠١ (د - ٢٦)
المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، وقرارها ٣١٢٨ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ بشأن استعراض وتقييم الاستراتيجية ،
واذ تشير ايضا الى قرارها ٣١٢٢ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣
بشان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ،
واذ تشير كذلك الى قرارتها ٣٢٠١ (د - ٦) المؤرخ في ١ ايار / مايو ١٩٧٤ والمتضمن
الإعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخ في ١ ايار / مايو ١٩٧٤ والمتضمن برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،
واذ تدرك الحاجة الى وجود جهاز مناسب يقوم ، عن طريق التخطيط والبرمجة الفعاليين لنشاطات هيئات مجموعة الام المتحدة ، بتؤمن قدر اكبر من الترابط والتنسيق ، متحاوبا بذلك مع الاحتياجات المتغيرة والجديدة في ميدان الانماء الاقتصادي والاجتماعي ،

وأذ تؤكد من جديد ما عُبر عنه المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بقراره ١٧٦٨ (٥ - ٥٤) ، المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ٩٢٣ « ، من اقتناع بضرورة اتخاذ تدابير تشريعية قصيرة الأجل وطويلة الأجل بفية تعزيز دور الأمم المتحدة في التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي ،

وأذ تدرك أن برنامج الأعمال الذي يواجهه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في السنوات القادمة عاماً ، وفي سنة ١٩٢٥ خاصة ، برنامج مكتظ بصورة غير عادية بالنظر إلى أعمال المتابعة المترتبة على الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، ومؤتمر السكان العالمي ، والمؤتمرون الفذاقيون العالمي ، فضلاً عن قرب موعد عملية الاستعراض والتقييم المقرر اجراؤها للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني في منتصف ذلك العقد ، والمؤتمرون العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للإنماء الصناعي ، والاستعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للإنماء والتعاون الاقتصادي الدولي ، ومسؤوليات المجلس بصدر السنة الدولية للمرأة وعقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وغير ذلك من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ،

وأذ تلاحظ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد رحى الأمين العام ، في قراره ١٦٠٧ (٥ - ٥٢) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٢٤ ، ان يقدم له في دورته التنظيمية التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٢٥ تقريراً يتضمن توصيات تستهدف تحسين الترتيبات الخاصة باجتماعات المجلس ، آخذًا بعين الاعتبار الحاجة إلى توزيع أفضل على مدار السنة للمسائل المدرجة في برنامج عمل المجلس كل عام ، بالإضافة إلى تقدير للأثار المالية لتلك الترتيبات ،

١ - تعرب عن اقتناعها بأن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كيما يضطلع على نحو مرض بجميع مسؤولياته ، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنسيق ، ان يعيد تنظيم اعماله على وجه يمكنه من مواجهة ما يستجد من التحديات التي تتطلب من جانب مجموعة الأمم المتحدة اهتماماً وعملاً عاجلين ومتسمين بالكفاءة وحسن التنسيق ؟

٢ - وترجو الامين العام ان يعمد ، عند اعداد التقرير الذي طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٠٧ (٥ - ٥٢) ، إلى وضع توصيات محددة بشأن ما يلزم المجلس من دعم اداري في ضوء حجم عمله الراهن ، ويدخل في ذلك احتمال اجراء ترتيبات لعقد ما تقتضيه الضرورة من اجتماعات للمجلس على مدار العام فضلاً عن ترتيبات عقد الدورات العادية للمجلس ، وان يشفع توصياته بتحليل للأثار الإدارية والمالية التي تترتب على تلك الترتيبات ؟

٣ - وترجو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يتخذ ، في دورته التنظيمية لعام ١٩٢٥ ، مع ايلاء الاعتبار التام لتقرير الامين العام المشار إليه في الفقرة ٢ اعلاه ، التدابير الازمة لكي يتسمى للمجلس انجاز اعماله في عام ١٩٢٥ بأكثر الطرق كفاءة ، ويعقد اجتماعات فيما بين الدورات اذا اقتضى الامر ؟

٤ - وترجوا ايضاً من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يقوم ، مولياً الاعتبار الواجب للإحكام الواردة في الفقرتين ١ و ٣ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٢٢ (٥ - ٥١) المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٢١ ، بدراسة طرق بديلة جديدة لتنظيم اعماله ، بما في ذلك اتباع نهج جديد في اعداد جداول اعماله وفي النظر في تقارير الم هيئات الفرعية فضلاً عن استحداث التعديلات التي قد يلزم ادخالها في النسق الراهن للتعاون المشترك بين الوكالات ، وان يتخذ الترتيبات الازمة لكي تتكيف هيئاته الفرعية تدريجياً مع مثل هذا النظام الجديد ، وان يقدم تقريراً مرحلياً عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ؟

٥ - وتحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ان يعمد ، عند اضطلاعه بالاستعراض المشار اليه في الفقرة ١٢ من قرار المجلس ١٢٦٨ (د - ٥٤) ، الى ترشيد الجهاز المؤلف من هيئاته الفرعية بغية تيسير انجاز الاهداف المبينة في الفقرتين ١ و ٤ اعلاه .

الجلسة العامة ٢٣٢٣

١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤

٣٣٤٢ (د - ٢٩) - المرأة والانماء

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى ان الموضوع الرئيسي للسنة الدولية للمرأة ، المعلنة من قبل الجمعية العامة في قرارها ٣٠١٠ (د - ٢٢) المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ، هو "المساواة والانماء والسلم" (٢٣) ،

واذ تشير ايضا الى اعلان القضايا على التمييز ضد المرأة الذي تضمنه قرارها ٢٢٦٣ (د - ٢٢) المؤرخ في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢ ،

واذ تذكر كذلك ان قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، الذي رسم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الام المتحدة الانمائي الثاني هو اول صك يطالب بادماج المرأة ادماجا كاما في عملية الانماء ، وان السنة الدولية للمرأة في ١٩٧٥ توافق منتصف عقد الام المتحدة الانمائي الثاني ،

واذ تشير الى ان برنامج العمل الدولي المشترك من اجل تقدم المرأة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٧١٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ اقترح عددا من تدابير السياسة العامة التي يلزم اتخاذها في سبيل ادماج المرأة في الانماء ، وحدد اهدافا واضحة يجب بلوغها خلال عقد الام المتحدة الانمائي الثاني في مجالات تعليم المرأة ، وتدريبها وتوظيفها ، ورعايتها الصحية وحماية الاومنة ، فضلا عن مجالي الادارة والحياة العامة ،

واذ تشير ايضا الى ان اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ، قد اعتمدت برنا مجي عمل موجهين الى جميع الحكومات في منطقتهم ما يدعون الى الاضطلاع ببرامج على الصعيد القليبي لتحقيق ادماج المرأة ادماجا كاما في جميع مراحل الانماء ،

واذ ترى ان عطية الانماء تعززها مشاركة المرأة فيها على نحو افضل ،

واعتقادا منها ان استخدام الموارد البشرية استخداما كاما مشمرا هو عامل اساسي في تعزيز الانماء الاقتصادي والاجتماعي ،

(٢٣) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٤٩ (د - ٤٦) المرفق ، الفقرة ٢ .